

النظام السعودي يقمع المنتقدين على وسائل التواصل الاجتماعي



أبرز معهد Brookings الأمريكي للدراسات نهج النظام السعودي في قمع وردع المنتقدين على وسائل التواصل الاجتماعي.

وقال المعهد في دراسة إن "سجن النظام السعودي المعارضين وقمعهم، وردع المنتقدين على وسائل التواصل الاجتماعي عبر الذباب الإلكتروني، قد أدى إلى زيادة اهتمام الناس بقضيتهم، مما زاد نسبة متابعي المعارضة عبر الإنترنت".

وأشار إلى أن "السلطات السعودية تستخدم الهجمات الإلكترونية ضد من ينتقد سياسة ابن سلمان، وقد تم توجيه الذباب الإلكتروني لمضايقة الصحفي المغدور جمال خاشقجي على الإنترنت واغتياله معنوياً، لكن ذلك لم يردعه، مما دفع النظام إلى اللجوء إلى تكتيك الاغتيال الجسدي".

جاء ذلك في دراسة نشرها المعهد تحت عنوان (كيف تدور صراعات الشرق الأوسط على وسائل التواصل الاجتماعي؟).

وذكرت الدراسة أنه لطالما كان الشرق الأوسط مليئًا بالعداء والتنافس، وقد استفادت أنظمتها منذ فترة طويلة من الروابط اللغوية والدينية والثقافية العديدة في المنطقة لتشكيل البيئة السياسية الشاملة. الأنظمة التي لا تتحكم في مساحة المعلومات معرضة للتدمير بواسطتها.

والشرق الأوسط بعيد كل البعد عن العزلة. عملياً لكل نظام استبدادي وابل من الدعاية سكانها، بدءاً من التلفزيون الذي تسيطر عليه الدولة إلى حملات وسائل الإعلام الاجتماعية على مجموعة واسعة من المنصات.

ومع ذلك، قد يكون الشرق الأوسط معرضاً بشكل خاص لذلك عمليات التأثير الأجنبي. بالإضافة إلى المنافسات الإقليمية الشديدة، فإن الافتقار إلى وسائل الإعلام الحرة في العديد من البلدان وانعدام الثقة في الحكومات والمؤسسات يجعل المنطقة معرضة للخطر بشكل خاص.

أصبحت حملات وسائل التواصل الاجتماعي الآن أداة عادية لحكومات الشرق الأوسط، ويتم استخدامها أيضاً من قبل حكومات مثل روسيا تسعى للتأثير على الشرق الأوسط.

المواجهة بين البحرين ومصر والسعودية والإمارات (ما يسمى "الرباعية") وقطر، على سبيل المثال، بدأت في عام 2017 جزئياً بسبب استغلال وسائل التواصل الاجتماعي بما في ذلك حسابات البريد الإلكتروني المخترقة والمعلومات المضللة المرتبطة بها.

تصاعدت إلى مناوشات ضخمة على وسائل التواصل الاجتماعي بين الجانبين حول العالم الإسلامي الأوسع والتي استمرت حتى يومنا هذا. تضمنت هذه الحملة لاحقاً جهوداً لتشويه سمعة حليف قطر، تركيا، وضمت أطرافاً في الحروب الأهلية في ليبيا واليمن أيضاً.

على المستوى الفردي استهدفت السعودية المعارضين مثل جمال خاشقجي، في محاولة لجعل حياته على الإنترنت جحيماً - "تعادل إطلاق النار المستمر على الإنترنت".

تقدم وسائل التواصل الاجتماعي للحكومات مزايا عديدة في عملياتها المعلوماتية. ربما الأهم من ذلك، أن حملات وسائل التواصل الاجتماعي رخيصة نسبياً ولديها حواجز منخفضة للدخول.

نظراً لأن العديد من الشرق أوسطيين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي، فإن التلاعب بهذه المنصات هو وسيلة غير مكلفة للأنظمة للتأثير على جماهير كبيرة.

علاوة على ذلك ، فإن حواجز الحماية لشركات التواصل الاجتماعي هي كذلك أضعف خارج بيئة اللغة الإنجليزية ، حيث قد يركزون أكثر على الربحية والابتكار قبل الأمان وجودة المعلومات.

الحجم مهم أيضا. من المرجح أن يتم تصديق الشائعات والمؤامرات إذا تعرض الناس لها بشكل متكرر ، والدفع المستمر للمؤامرات على منصات متعددة يمكن أن يجعل الغريب يبدو قابلاً للتصديق.

كما تمنح حملات وسائل التواصل الاجتماعي درجة من الإنكار. تمول بعض الولايات الشركات الخاصة سرا ، وتشجع مواطنيها على التصرف بمفردهم ، أو ببساطة تتسامح مع أنشطة مثل القرصنة والمضايقات ، مما يجعل من الصعب العثور على مسدس دخان يربط الحكومة بعمل معين.

غالبًا ما تكون مصادر وسائل التواصل الاجتماعي أكثر موثوقية من وسائل الإعلام التقليدية. تنقل العائلة والأصدقاء الأخبار والمعلومات الأخرى عبر Facebook ومنصات أخرى ، ويؤيدونها ضمنيًا ، وهم مصادر موثوقة أكثر من وسائل الإعلام والحكومة . عندما تستطيع الحكومات الاستفادة من هذه الشبكات الشخصية ، فمن المرجح أن يتم تصديق رسائلها ودعمها.

أخيرًا ، تقدم وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا مزيجًا ممتازًا من التمايز والوصول. تعد المنصات الضخمة مثل Twitter و YouTube و Instagram طرقًا رائعة للوصول إلى النخبة السعودية التي تركز على السياسة بالإضافة إلى المزيد من السعوديين العاديين الذين قد يستخدمون هذه المنصات للرياضة والعمل والترفيه.

في الوقت نفسه ، من خلال الاستهداف الدقيق يمكن للأنظمة أن تركز رسائل أكثر تخصصًا على فئات مختلفة ، مرة أخرى بتكلفة منخفضة نسبيًا. الاستهداف السياسي الدقيق هو غير خاضعة للتنظيم ، خاصة للمستخدمين غير الناطقين باللغة الإنجليزية.

كيف تنتشر حملات التصليل:

تستخدم هذه الحملات والدول التي تقف وراءها عددًا من الأدوات لزيادة تأثير جهود وسائل التواصل الاجتماعي. وتشمل هذه إنشاء مواقع إخبارية مزيفة وخلق شخصيات وهمية تتنكر كصحفيين أو شخصيات معارضة.

بالإضافة إلى ذلك ، يمكنهم ببساطة إنشاء مكبر صوت افتراضي ، يستخدم الروبوتات والجيش البشرية لإعادة التغريد ، و "الإعجاب" ، وإغراق النقاد ، مع تعزيز المحتوى المؤيد للنظام.

في بعض الأحيان وجهوا جيوشهم المتصيدون إلى النقاد الداخليين ، مثل الراحل خاشقجي أو منتقدي الرئيس رجب طيب أردوغان في تركيا.

هذه المضايقات المستمرة تجعل الحياة على الإنترنت بائسة بالنسبة لهؤلاء الأفراد ، مما يؤدي إلى إرهابهم من خلال الإساءة المستمرة. كما أنه يردع الناس العاديين عن متابعتهم، حيث يسعون لتجنب يؤس الاتهامات والإساءات المرتبطة بروايات النقاد.

هناك طريقة أخرى تتمثل في اختراق المعلومات الخاصة للمنافس أو الوصول إليها بطريقة أخرى ، ثم نشرها بشكل انتقائي.

في بعض الأحيان ، يكون الهدف (أو النتيجة على الأقل) هو أن لا يعرف المواطنون ما الذي يؤمنون به وبالتالي يتجاهلون جميع مصادر الأخبار أو يفقدون الثقة في المؤسسات التقليدية.

وهذا يعني ، بدلاً من إدارة حملات فعلية على المنصة أو المساومة على أنظمة الانتخابات ، فهم يحاولون كسب التأثير من خلال تعزيز التصور بأنهم موجودون في كل مكان ، واللعب على نطاق واسع من خداع الناس نفسه .

ومما زاد الطين بلة ، أن مجموعة من الروايات الموثوقة من القادة السياسيين ورجال الدين وغيرهم تنشر أفكارًا بغیضة أو خاطئة ، غالبًا مع تدخل ضئيل من شركات التواصل الاجتماعي على الرغم من انتهاك شروط خدمتهم.

تتباين بشكل كبير قدرات ووسائل الجهات الحكومية لنشر المعلومات المضللة. يوظف الكثيرون شركات خارجية لإدارة جزء على الأقل من جهودهم.

أنشأت السعودية جيوش الكترونية تحدد الرسائل لتضخمها ودفع أجور العمال لتحديد الأصوات على تويتر التي يجب إسكاتها .

تلقى الموظفون في الجيوش الالكترونية قوائم يومية بأسماء الأشخاص للتهديد والإهانة ، والرسائل المؤيدة للحكومة لزيادة ، وتعليمات أخرى.

وبينما جعلت السعودية بالفعل حياة خاشعجي على الإنترنت جحيمًا حيًا ، إلا أن هذا لم يردعه ، مما دفع النظام إلى اللجوء إلى تكتيك الاغتيال الأكثر احترامًا للوقت.

كما أن سجن النظام السعودي للمعارضين والقمع الآخر ردع النقاد ، لكنه أدى أيضًا إلى زيادة الاهتمام بقضيتهم والمزيد من المعارضة عبر الإنترنت من أتباعهم.

يجب على شركات وسائل التواصل الاجتماعي تحسين قدرتها على حماية الحسابات وتجارب المستخدمين الخاصة بالمعارضين ، لا سيما أولئك الذين لا يعملون في بيئة باللغة الإنجليزية ، وكذلك المستخدمين العاديين الذين قد تنخدعهم المعلومات الكاذبة.

ويجب على هذه الشركات زيادة الأفراد والموارد التي تخصصها للمنطقة لمكافحة المعلومات الكاذبة والجهات الفاعلة التي تنتهك شروط الخدمة الخاصة بها. يجب أيضًا أن يكونوا أكثر انفتاحًا مع البيانات حتى يتمكن الباحثون المستقلون من مراقبة الأنشطة التي يحتمل أن تكون خطيرة بشكل أفضل.